نظرات

محمد هلال الخالدي

يوميات مواطن مقهور

الأربعاء 2 يونيو الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، الجو حار والغبار يملأ المكان ويدخل في الأنوف والعيون بشكل مزعج، ووزير الكهرباء يقول استعدوا لانقطاع الكهرباء، لماذا لا يستعد هو لمنع ذلك؟ والله «طرطرة»، لو يخلوني وزيرا للكهرباء لمدة شهر واحد فقط، لكان الحال غير الحال، لتمكنت على الأقل من تصليح سيارتي ودفع ديوني المتراكمة لراعي المصبغة.

□ □ □

الخميس 17 يونيو الساعة 11 مساء، بدأنا تصحيح اختبار مادة الفلسفة للصف الثاني عشر، كالعادة مقر الكنترول في مدرسة صقر الشبيب في القادسية، مكان مزعج ومدرسة مهترئة وأزمة في الحصول على موقف للسيارة، لا أدري لماذا يصرون على هذه المدرسة بالذات، بسلالمها القديمة التي تهتز كلما صعدنا ونزلنا حاملين مئات الأظرف من أوراق إجابات الطلبة، عمل مرهق يبدأ من السابعة والنصف صباحا وينتهي في الثانية عشرة مساء مقابل 7 دنانير، حتى السباك يأخذ أجرا أكبر من هذا.. مساكين الطلبة، ماذا ينتظرهم؟ جامعة وحيدة تزيد نسبة القبول كل عام، وطابور التوظيف وصل إلى النويصيب، ثم ماذا، سيعودون بالأخير ويصبحون معلمين في نفس المدرسة، وسيجدونها على حالها، بسلالمها التي تهتز.

□ □ □

السبت 10 يوليو الساعة 8 مساء، كنت أشاهد التلفزيون الألماني، ثم غيرت المحطة بالخطأ إلى تلفزيون الكويت، سامحني يا رب، اللهم إني أتوب إليك وأستغفرك، والحمد لله على كل حال، شعرت وكأن الزمن عاد للوراء 50 عاما، لا فرق في أي شيء، باستثناء أن التلفزيون أصبح بالألوان.

□ □ □

الخميس 15 يوليو الساعة 10 مساء، مندوب العراق لدى جامعة الدول العربية صرح بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من جديد، بعد 19 سنة.. هل كان نائما هذا المسكين؟ عالمنا العربي مريض، والمشكلة أن الطبيب هو الولايات المتحدة، يعني من الطبيعي أن ينسى المقص في بطن المريض.

□ □ □

الأحد 18 يوليو الساعة 10 صباحا، قرأت في الصحف» دفعة» جديدة من حرب فتاوى علماء الدين التي تمثل امتدادا لما قبلها، وكأن بعضهم يتنافس على الظهور في الصحف ويتقاذفون الاتهامات بينهم كما تتبادل الممثلات والمطربات سخافاتهن بعمليات التجميل الفاشلة.

أشعر بالقرف من هذه الحرب أكثر من أي وقت مضى وأتمنى لو يعرف بعض هؤلاء «العلماء» أنهم يسيئون للدين أكثر مما يريد الصهاينة.

bodalal@hotmail.com

التقصد

أحمد طاهر الخطيب

الصحة وجهاز الرقابة الغذائية

رغم عدم اختلافنا مع فكرة انشاء جهاز الرقابة الغذائية وهو بلا شك حماية للإنسان الكويتي من مخاطر الأغذية المصنعة ورغم انها فكرة لا بأس بها من حيث المبدأ، الا ان المقترح بقانون المقدم من النائب ناجي العبدالهادي بإنشاء جهاز للرقابة الغذائية فيه قدر من الغرابة والغموض والمبالغة ما أثار بداخلي عدة تساؤلات مشروعة هي الآتي:

أولا: ما السبب وراء ذلك المقترح بأن يكون جهاز الرقابة الغذائية تحت اشراف وزارة الصحة؟ ولماذا لا يكون جهاز بهذا الحجم المقترح تحت مظلة مجلس الوزراء او وزارة البلدية المختصة بهذه الرقابة؟ وأرجو من النائب العبدالهادي وحسب مقترحه شرح أسباب الغاء دور البلدية وهي ذات الخبرة والاختصاص بهذا الشأن.

في المادة رقم 3 من المقترح المقدم فقرة تقول «ان لمجلس الإدارة (يقصد مجلس إدارة الجهاز) ان ينشئ فروعا له داخل الكويت وخارجها» هل نفهم من ذلك ان تنشأ مختبرات داخل وخارج الكويت لفحص تلك الأغذية أم هي مجرد مكاتب لتكديس الموظفين والتنفيع كما هو الحال في بعض السفارات؟ وما طبيعة عمل هذه المكاتب؟ حسب مقترح النائب الفاضل، وفي المادة الأولى في القانون يكون للكلمات المعاني المبينة قرين كل منها (مجلس الإدارة: مجلس إدارة جهاز الرقابة الغذائية، الرئيس: رئيس مجلس إدارة جهاز الرقابة الغذائية، المدير العام: مدير عام جهاز الرقابة الغذائية).

وفي المادة 6 «ألا يقل عدد الأعضاء عن سبعة أعضاء ولا يزيد عن تسعة بمن فيهم الرئيس ونائبه» وفي المادة 10 «المدير العام هو المسؤول عن ادارة الجهاز والمنفذ لسياسته».

ثم في المادة 18 يقول «يصدر وزير الصحة أسماء مفتشي الجهاز الذين يخولون صفة مأموري الضبط القضائي» وفي المادة 19 «يصدر وزير الصحة اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون وسائر القرارات اللازمة لتنفيذه» أي القانون المقترح، والسؤال هنا لماذا إذن إنشاء مجلس ادارة ومدير عام ومراقبين وميزانية ومكتب الخ مادام كل شيء يرجع لوزير الصحة؟!

والسؤال هنا: من سيقوم بإصدار اللائحة القانونية الخاصة بهذا القانون: هل هو الجهاز القانوني بوزارة الصحة؟ وهل للجهاز القانوني بوزارة الصحة القدرة والكفاءة لإصدار مثل هذا القانون؟ خصوصا ان الإدارة القانونية بالوزارة لها سوابق في الفشل بإصدار القوانين والقرارات البسيطة والفشل حتى في الدفاع عنها قانونيا!

في تصريح للنائب ناجي العبدالهادي في الزميلة «الوطن» يوم 12 من الشهر الجاري قال إن د.إبراهيم العبدالهادي وكيل وزارة الصحة هو شقيقه، فهل لشقيقه دور في إعداد هذا المقترح؟ وهل له دور في ان يكون جهاز الرقابة الغذائية تحت اشراف وزارة الصحة؟ وهل لوكيل وزارة الصحة شقيق النائب صلاحيات في تشكيل مجلس ادارة جهاز الرقابة الغذائية والتعيين في مكاتب الجهاز خارج وداخل الكويت؟ وهل للوكيل الصلاحية في تعيين مفتشي الضبطية القضائية؟ وهل لوزير الصحة والوكيل الحق في التدخل في قرارات وصلاحيات مجلس ادارة الجهاز؟ أليس في هذا المقترح غموض وغرابة؟!

أصدقك القول أخي النائب الفاضل بأن جهازا بهذا الحجم الذي تقترحه يفترض ان يكون تحت اشراف ومظلة مجلس الوزراء او وزير البلدية لسببين اثنين:

الأول: حجم المقترح المقدم والذي من المفترض ان يكون من اختصاص البلدية.

والثاني: رفع شبهة التنفيع كون شقيقك وكيل وزارة الصحة والذي بالتالي سيكون المسؤول الأول عن هذا الجهاز حسب ما تفضلت بمقترحك وهو ان يكون الجهاز تحت اشراف وزارة الصحة.

سؤال أخير وهو: هل تم عرض هذا المقترح على اعضاء اللجنة الصحية بمجلس الأمة؟ وما رأي اللجنة؟

من تقويم العجيري «تفنن في تقديم النصيحة ولا تجعلها فضيحة».

أثير الكلمة

ناصر حمد الخالدي

يد ممدودة وتكاتف مطلوب

لا أحد ينكر اننا دولة صغيرة من الضروري أن تكون علاقاتها جيدة مع الجار الشمالي ولهذا كانت الكويت ولاتزال تتعامل مع هذا الجار وفق قول الله عز وجل (ادفع بالتي هي أحسن)، ولكن هذا لا يعني أن ننسى ما قد فعله بنا هذا الجار فالدولة التي تعتز بكيانها لا يمكن أن تنسى الإساءة إليها وليست أي إساءة، انها احتلال الوطن وتقتيل أبنائه وتشريد شعب كامل، إنها مجزرة بشعة استطعنا ولله الحمد تجاوزها، ومن جديد حاولنا أن نمد الجسور مع هذا الجار الشمالي وتسامحنا بما فيه الكفاية وكنا أول من ساعد وأول من قدم يد العون لينهض العراق من جديد، ولم تقصر الحكومة الكويتية يوما من خلال تقديم جميع المساعدات ولأننا جيران وإخوان فلا فضل لأحد على أحد فكل ما تم بناؤه من الكويت للعراق ما هو إلا حق الأخ على أخيه ولذا الواجب ان تبقى الأخوة وأن نتجاوز كل الخلافات ومن هذا المنطلق بادرت الكويت بفتح سفارتها في العراق وفتحت العراق سفارتها في الكويت لتعود العلاقات كما كانت ثم فجأة نسمع صوتا مزعجا ومطالبة سخيفة من ديبلوماسي يفترض به التعقل والنظر إلى مصلحة بلاده وشعبه فالكل يعلم أن العراق العظيم يعيش حالة صعبة ويمر بظروف قاسية لا ينفع معها التعدي على الآخرين كما أن الكل يعرف انه مازالت هناك ملفات كويتية ـ عراقية عالقة أبرزها قضية الديون وكل هذه الأمور لا ينفع معها تعد ولا تحد ولكن لا حياة لمن تنادي لنعود إلى المربع الأول.

لابد لكل عراقي أن يعلم حقيقة ثابتة لا تقبل جدالا وهي أن العراق بلد يفيض بالخيرات وفيه ثروات لا حصر لها، كل ما يحتاجه العراق اليوم أن ينعم بالأمن والأمان وأن يتعاون أفراده ليتجاوزوا كل الخلافات وأن ينظروا إلى العالم بعين المحبة، ونحن إن تذكرنا إساءة العراق لنا في عام 1990م فهذا لا يعني أننا نكره العراق ولكن يحق لنا مثل غيرنا أن نسترجع التاريخ لنجعل لأنفسنا مكانة حتى لا يتكرر المشهد.

أخيرا الكل يعلم أننا دولة صغيرة الحجم لا يوجد فيها جيش قوي ولكننا ولله الحمد نملك قلوبا رحيمة وأيادي بيضاء امتدت لأقصى بلدان العالم ولدينا علاقات وصداقات واتفاقيات مع كل رقعة وبقعة في العالم، وما علينا الا ان نكون على قلب واحد متكاتفين مترابطين خاصة ان يدنا ممدودة لفتح آفاق التعاون مع العراق في مختلف المجالات لطي كل الصفحات غير البيضاء.

□ □ □

البرلمان الفرنسي يصوت ضد النقاب ويفرض غرامة مالية قدرها 150 يورو على كل من ترتدي النقاب فهل هذه هي الحرية المنشودة؟! لم أعد أدري ما الهدف من هذا القانون وأين حرية المرأة فيما تلبس كما يقولون؟! فللأسف الشديد إن ما يدبر للمرأة المسلمة أكبر من أن تتصوره العقول لذا فلابد من كلمة يقولها العالم الإسلامي.

رأي

د. محمد القزويني

ويسألونك عن العربية

في الشهر الماضي أقيم في لبنان مشروع للاهتمام باللغة العربية لتشجيع الناشئة اللبنانيين على الاهتمام باللغة العربية بعدما أوشكت هذه اللغة على الضياع كما أعلن، وكم نحن بحاجة إلى مشروع كهذا في الكويت وكم تمنيت أن يتم التنسيق مع ذوي الشأن في الكويت لتنظيم تلك المبادرة هنا بالرغم من أننا لا نعرف حقيقة ماذا كان نصيب ذلك المشروع من النجاح في لبنان حيث إن المفارقة أن تكون لغة الحديث في بعض محطات التلفزيون اللبناني هي العامية حتى في نشرات الأخبار، وهنا موطن الضعف في مبادرات كهذه ليس في لبنان فقط وإنما حتى في الكويت، فالمشاريع البناءة التي تنطلق، غالبا، ما تفتقر لعنصر التكامل بينها وبين الأنشطة او البرامج الأخرى فتبدو وكأنها سباحة عكس التيار، ويبقى المتحمسون هم فقط القائمون على تلك المبادرات والمشاريع. إنه وضع فعلا محير، ليس أدل على ذلك من عدم تكرار المحاولات تلك مرة أخرى ما يؤشر لعدم نجاح تلك الأفكار لانعدام التنسيق مع ما هو قائم من سلوكيات ليعكس ضعف الإيمان بها من قبل الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يدعو إلى التفكير الجدي في تحديد الفئة المستهدفة من تلك المبادرات، أولا (إضافة إلى تحديد هدف تلك المبادرات) ومن ثم البحث عن المقومات التي تساعد على تحقيق النجاح عبر العمل على تبني الفئات الأخرى للفكرة المطروحة وتطبيقها فيتوافر لها الدعم والمساندة فلا معنى لأن ندعو للحفاظ على اللغة العربية في حين نستخدم كلمات غير عربية أو عامية فإن ذلك كمن يطلب من الناس عدم التدخين في حين يجهر هو بالتدخين أمام الجميع.

في مقال آخر أشرت إلى محنة اللغة العربية في الكويت خاصة، حيث ترى مجموعات واسعة من شبابنا وكأنها محرجة وهي تتحدث لغتنا الجميلة فتهجرها إلى لغة أخرى أجنبية أو تستعمل كلمات منها من غير داع لإيهام أنفسهم قبل المستمع بأنهم عصريون ويسايرون التطور ولا أدري ما علاقة التطور والتقدم باستعمال اللغة. تعلم لغة أجنبية والتحدث بها شيء جميل جدا ومطلوب أيضا، لكن أن يتم التنكر للغتنا بدعوى التطور هو جهل وتأخر وعلامة على شعور بالنقص، لذا فعلى المختصين والمعنيين ورجال التربية التصدي الجاد لذلك وتقويمه، ولعل المرء يعجب من كثرة الرجال والنساء من كهول الكويتيين الذين يعرفون بل يجيدون اللغة الانجليزية ولكنهم لا يستعملونها مع اقرانهم العرب كويتيين او غيرهم وانما فقط مع غير العرب فما بال بعض شبابنا لا يجدون غضاضة من اقحام الانجليزية في احاديثهم وكأن المعنى لا يتم الا بهذه الطريقة وهم قادرون تماما على ايصال ابلغ المعاني وافصحها عبر التحدث بلغة عربية يجيدونها تماما. أقول ذلك وتتراءى في عيني صورة تلك المذيعة التلفزيونية التي تتمايل طربا وكأن الأرض لا تسعها لأنها تقول جملتين باللغة الإنجليزية في مقابل جملة عربية من غير داع وعلى شاشة كويتية عربية أصيلة. فالحمد لله الذي ملأ بعض النفوس ثقة واستقرارا ونزع من بعض العقول اتزانها وأصالتها لتلهث خلف الغريم الغربي الذي لا يقوم بامثال ذلك التصرف بل يحافظ على أصالته والتمسك بلغته.. ولله في خلقه شؤون.

mw514@hotmail.com

كلمات

هيا الفهد

عيون عذاري

عندما كان ابني صغيرا كان دائما يطلق علي عين عذاري (عيون عذاري) لا أدري ما سبب تلك التسمية لكن الذي أذكره كيف تناقشنا في موضوع التسمية وكيف يضرب بها المثل بأنها تسقي البعيد وتترك القريب حتى قيل إنه لا خير فيها.

ما أثار موضوع عين عذاري اليوم هو حال الخدمات في الكويت وبالذات ما يخص الكهرباء، فمن المحزن أن تصل بنا الحال في هذا البلد لموضوع ما يسمى بالتقشف من جانب ومن جانب آخر القطع المبرمج في وقت تمد الكويت يديها الاثنتين للغير منشئة محطات للكهرباء او معالجة ما هو موجود في دول عديدة، بينما تقف مكبلة اليدين أمام معالجة هذه الخدمة في بلدنا، ومن المؤسف ونحن مازلنا نملك المال أن تمر البلاد في مشكلة انقطاع الكهرباء بهذه الصورة ونحن نعلم جيدا حال البيوت عند الانقطاع من حرارة جو أو مع وجود الفئات الضالة من سارقي البيوت.

إن صورة البلد لا تهتز أمام أعين مواطنيه فقط بل في المجتمع الخليجي والعربي أيضا بعد أن أصبحنا في آخر الركب، فتطور الخدمات في أي دولة دليل على تقدمها ورقيها ودليل أيضا على إخلاص كل الأطراف من مواطن أو عضو مجلس أمة أو حكومة وما نحن فيه يعطي نقيض ذلك فلا المواطن مهتم وظهر ذلك في موقفه السلبي ولا العضو مخلص لأنه انشغل في أمور جانبية ولا الحكومة أخلصت في حمل الأمانة بدليل كرمها مع الغير وبخلها مع البلد الذي هي مسؤولة عنه تماما كعين عذاري.

في منتصف السبعينيات حين كانت الدولتان العزيزتان (سورية ولبنان) هما المتنفس للكويتيين صيفا كان الكل يرى في لبنان الراحة وذلك بسبب عدم انقطاع الكهرباء وان انقلبت الصورة في الوقت الحالي وبدأ أهل الكويت يشعرون بالضيق من انقطاع الكهرباء في لبنان لكن لم يكن أحد ما يتوقع أن الكويت ستغدو صورة من سورية الشقيقة في تلك الفترة.

وكما قلت فإن أي دولة يقاس مدى تطورها ورقيها بما تقدمه من خدمات مختلفة سواء كانت تعليمية أو صحية أو ما يخص الكهرباء وللأسف أن تتخلف الكويت في كل ما سبق حصره، فهل آن الأوان لمعالجة ما قلت ولن يكون هناك حل حاسم إلا عن طريق ولي الأمر وأن يكون بصورة أمر غير قابل للنقاش فهل أحلم كما غيري بهذا الأمر؟ لست أدري.

Kalematent@gmail.com